رسالة تضامن في الذكرى الثالثة والخمسين للنكسة

القضية الفلسطينية في زمن كوفيد - 19
ورقة موقف حول وضع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وفلسطين المحتلة وسوريا (رقم 2)

ARDD

حزيران/يونيو
2020

القضية الفلسطينية في زمن كوفيد-19
ورقة موقف موجز (رقم 2) حول وضع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وفلسطين المحتلة وسوريا

حزيران/يونيو 2020

ضمن سلسلة أوراق موقف تصدرها «شبكة الخبراء العالمية حول قضية فلسطين»، يأتي هذا الموجز لتوثيق تأثير انتشار جائحة كوفيد-19 *(فيروس الكورونا)* العالمي على أوضاع الفلسطينيين في المنطقة في سياق القضية الفلسطينية، ويركز هذا الموجز على اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الأردن ولبنان وفلسطين المحتلة وسوريا.

هدف الموجز

يوضح هذا الموجز كيف يؤثر كوفيد-19 على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وفلسطين المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية)، وسوريا. وبعد استعراض خلفية عامة، يقدم هذا الموجز:

- ملخصًا للحقائق الإقليمية والمحلية المتاحة التي تشير إلى أن كوفيد-19 يفاقم من سوء الظروف الإنسانية وضعف اللاجئين الفلسطينيين.
- لمحة موجزة عن الالتزامات القانونية التي يمكن تطبيقها في حال اللاجئين الفلسطينيين؛
- توصيات لضمان أن تأخذ الاستجابة المحلية والإقليمية والدولية لكوفيد-19 في اعتبارها خصوصيات اللاجئين الفلسطينيين، وتعمل على ضمان حماية حقوق هذه المجموعة حماية كاملة.

خلفية عامة

تعود أصول غالبية اللاجئين الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم اليوم أكثر من سبعة ملايين[1]، إلى ما يعرف الآن بدولة الاحتلال الإسرائيلي، والتي نزحوا منها بين 1947-1949، وما زالوا يعيشون حيث لجأوا قبل سبعين عامًا: في الأردن ولبنان وفلسطين المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية)، وسوريا. سُجّل ما يقرب من 5.6 مليون شخص منهم على أنهم «لاجئون فلسطينيون» لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الأردن ولبنان وفلسطين المحتلة وسوريا[2].

كما نزح عدد أقل عندما احتلت دولة الاحتلال الإسرائيلي قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية في عام 1967، إلا أن هؤلاء لم يتم تسجيلهم رسميًا لدى الأونروا بينما يتلقى البعض خدماتها على أساس إنساني. يعيش أقل من نصف هؤلاء اللاجئين، وأحفادهم، في مخيمات اللاجئين الـ 58 المعترف بها، بينما يعيش عدد غير معروف في مخيمات غير رسمية في المناطق الحضرية والريفية في جميع أنحاء المنطقة، كما انتقل العديد من هؤلاء اللاجئين تدريجيًا للعيش خارج البلدان المضيفة الأصلية، في الشرق الأوسط وخارجه.

يواجه اللاجئون الفلسطينيون تفاوت القوانين والسياسات التهميشية في الدول المضيفة. ففي الأردن[3]، يتمتع معظم اللاجئين الفلسطينيين -أي ما يقارب 2.2 مليونًا- بالجنسية الأردنية، إلا أن اللاجئين من سكان غزة السابقين، إضافة إلى بضع مئات من سكان الضفة[4] الغربية، لا يمتلكون الجنسية الأردنية ويعاملون كمواطنين مؤقتين، وهم كحال الفلسطينيين الذين نزحوا من سوريا[5] ، يفتقرون للوصول إلى معظم الحقوق والخدمات بما في ذلك الحق في العمل. يعيش اللاجئون الفلسطينيون في لبنان[6] في ظروف محفوفة بالمخاطر -لا سيما للاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا من سوريا[7]، وأولئك الذين لا يحملون بطاقة هوية وطنية (عديمي الجنسية) -حيث تمنع التشريعات التمييزية وصولهم إلى التوظيف والخدمات الحكومية، بما في ذلك الرعاية الصحية العامة. في كل من الأردن ولبنان، لا تزال حالة اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سوريا ممن عبروا الحدود بشكل غير قانوني مدعاة للقلق من حيث الاعتراف بهم وتقديم المساعدات لهم.

يعاني اللاجئون الفلسطينيون في فلسطين المحتلة،[8] من التحديات المتعلقة بالدرجة الأولى بالاحتلال الإسرائيلي بما يشمل: التقسيم، والحصار المستمر لثلاثة عشر عامًا على غزة والتهديد الإسرائيلي بضم مناطق واسعة من الضفة الغربية؛ وضم القدس الشرقية، وتجاهل وضعها المعترف به دوليًا؛ واستمرار تعرض الفلسطينيين، بمن فيهم القصر، لاعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين اليهود؛ بالإضافة لاقتصاد مختنق مع فرص معيشية محدودة؛ وتقييد شديد لحرية الحركة؛ وقمع الحقوق والحريات المدنية والسياسية الأساسية. في سوريا ما قبل الحرب[9]، تم التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين على قدم المساواة تقريبًا مع المواطنين السوريين (لكنهم منعوا من الحصول على الجنسية)، مع منحهم حق الوصول إلى الحقوق الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، إلا أن النزاع المستمر هدد أمنهم وأجبر الكثيرين على النزوح، سواء داخل سوريا أو في بلدان الجوار والخارج.

وفيما يتعلق بالصحة بشكل خاص، يتعرض اللاجئون الفلسطينيون لأشكال مختلفة من الأمراض الشائعة بين المجتمعات الفقيرة والهشة، بما في ذلك الأمراض غير المعدية مثل أمراض السكري وارتفاع ضغط الدم والسرطان، بالإضافة إلى تفشي الأخطار الصحية الشائعة مثل السمنة، والتدخين، وعدم ممارسة الرياضة البدنية[10]. حيث أشارت دراسات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان إلى أن سكان المخيم معرضون بشكل خاص لتردي أحوالهم الصحية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع مستويات الفقر وضعف البنية التحتية الصحية (أي المياه، والصرف الصحي، والنظافة، والمرافق الصحية)[11]. في الواقع، هناك علاقة بين الوضع الاجتماعي والوضع الصحي اللاجئين الفلسطينيين. فعادة ما يكون الفلسطينيون الفقراء ذوو التحصيل التعليمي المنخفض أكثر عرضة للإصابة بالأمراض[12].

أما بالنسبة للخدمات الصحية، فيتفاوت الوصول إلى الرعاية الصحية العامة في أنحاء المنطقة وفقًا لبلد اللجوء: ففي الأردن، يتساوى اللاجئون الفلسطينيون في حصولهم على الرعاية الصحية العامة مع المواطنين، باستثناءات سكان غزة السابقين واللاجئين الفلسطينيين من سوريا. في لبنان، لا يستطيع اللاجئون الفلسطينيون، بصفتهم غير مواطنين، الوصول إلى نظام الصحة العامة؛ أما في فلسطين المحتلة، فيحصل اللاجئون على الخدمات العامة نفسها التي يحصل عليها جميع الفلسطينيين ولكنهم يتأثرون بالقيود والحواجز التي يفرضها الاحتلال (لعدم حصولهم على تصاريح العبور ونقاط تفتيش ووجود الجدار العازل)؛ وفي سوريا، كان بإمكان الفلسطينيون الحصول على الرعاية الصحية العامة، لكن هذه الخدمات أضحت محدودة بشكل كبير بسبب النزاع. تختلف تغطية التأمين الصحي باختلاف المنطقة، وتتراوح ما بين تغطية عالية في فلسطين المحتلة إلى تغطية منخفضة للغاية (5.5%) في لبنان[13]. وفي جميع البلدان السابقة، تعتبر الأونروا المزود الصحي الرئيسي للاجئين الفلسطينيين، حيث توفر الرعاية الصحية الأولية الشاملة في جميع المناطق من خلال 143 مركزًا صحيًا تديره الوكالة. تدير الوكالة أيضًا برنامج دعم الاستشفاء الذي يغطي جزءًا من تكاليف الرعاية الثانوية والثالثية في المرافق الخارجية اعتمادًا على السياسات الوطنية[14]. ومع ذلك، فإن الوصول إلى الرعاية الصحية للاجئين الفلسطينيين من الناحية العملية غالبًا ما يكون منقوصًا لمحدودية الموارد والقدرات، ونوعية الرعاية المتدنية، والمدفوعات المشتركة التي لا يمكن تحملها .[15]

مسؤولية دولية

يبقى اللاجئون الفلسطينيون مسؤولية المجتمع الدولي حتى يتم تسوية قضيتهم الشاملة بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة (مثل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948، و302 لعام 1949، و2252 لعام 1967، وقرار مجلس الأمن رقم 237 لعام 1967) وقواعد القانون الدولي الأخرى. على الرغم من تحمل الدول المضيفة مسؤوليات ضمان التمتع بحقوق الإنسان لكل من يعيش في أراضيها، إلا أن الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين مضمونة من قبل الأونروا بالنيابة عن المجتمع الدولي[16]. وكجزء من هذه المسؤولية، تقدم الأونروا برامج وخدمات أساسية لملايين اللاجئين في مجال التعليم، والصحة، والإغاثة، والخدمات الاجتماعية.

الحقائق الإقليمية الحالية: اللاجئون الفلسطينيون وكوفيد-19

كان لجائحة الكورونا (كوفيد-19) في المنطقة أثر كبير على اللاجئين الفلسطينيين حيث كشفت عن أوضاعهم المعيشية الخطرة وغير المستقرة. على الرغم من أن عدد الحالات المؤكدة كان قليلًا، إلا أن خطر حدوث أزمة صحية عامة لا يزال مرتفعًا،

ومن المتوقع أن يكون للأثر الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الممتد للأزمة عواقب طويلة الأمد. بشكل عام، تنطبق الحقائق التالية على وضع اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة وفقًا لكل قطاع:

الصحة

تم تسجيل ما مجموعه 2,359 حالة لكوفيد-19 حتى 26 أيار/ مايو، عبر الأردن ولبنان وفلسطين وسوريا المحتلة، 130 منها للاجئين الفلسطينيين. تشير الدلائل الواردة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم كانوا حازمين في اتخاذ تدابير وقائية لتجنب انتشار الفيروس. غير أن خطر انتشار جائحة كوفيد-19 ما يزال مرتفعًا في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين على المدى الطويل. فالمخيمات مزدحمة -حيث سجل بعضها أعلى الكثافات السكانية في العالم- ويعتبر تطبيق المسافات الآمنة أمرًا مستحيلًا إلى حد كبير. كما من المرجح أن تسهم البنية التحتية المنقوصة للمياه والصرف الصحي والنظافة في تسريع معدلات العدوى والوفيات[17]. إن الظروف الصحية الموجودة من قبل والتي تعتبرها منظمة الصحة العالمية عوامل عالية الخطورة «للأمراض الشديدة» -خاصة الأمراض غير المعدية مثل أمراض القلب، والأوعية الدموية، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة، والسكري، والسرطان- تعتبر بدورها تهديدًا قائمًا لكثير من اللاجئين في المخيمات[18]. كما تخلّف تعاليم التباعد الجسدي الصحية في مخيمات اللاجئين ضمن إستراتيجيات احتواء الفيروس آثارًا سلبية على تحصيل الفلسطينيين لسبل عيشهم، وتؤثر أبعادها الاجتماعية سلبًا على قدرة المجتمع على مقاومة الفيروس.

العنف المنزلي والعنف المبني على النوع الاجتماعي

سجلت أزمة الكورونا ازديادًا ملحوظًا في حالات العنف المنزلي والعنف المبني على النوع الاجتماعي المبلغ عنها في المجتمعات الهشة في جميع أنحاء المنطقة العربية، كما أنه ومنذ البدء بتطبيق إجراءات الحظر في كل من الأردن ولبنان وفلسطين المحتلة وسوريا. سجلت الأونروا انخفاضًا في التعرف على هذه الحالات- بلغ ما نسبته 68 % في عدد حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأردن -لصعوبة التبليغ والرصد في مخيمات اللاجئين بسبب القيود المفروضة على الحركة وإغلاق المكاتب المخصصة في المخيمات. وبشكل أكثر تحديدًا، منعت القيود المفروضة على الحركة النساء والفتيات من الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والحماية والأمن والعدالة.

سبل العيش

فقد العديد من اللاجئين الفلسطينيين وظائفهم ومصادر دخلهم الأخرى نتيجة للحظر الحكومي[19]، إضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين من عمال المياومة و/أو ممن يعملون في سوق العمل غير الرسمي.[20] عادةً ما تفتقر هذه المجموعات إلى المدخرات وغالبًا ما تكون غير مؤهلة لتغطية الضمان الاجتماعي. ومع ذلك، تظهر التقارير الواردة من مقدمي المساعدة القانونية أن اللاجئين الفلسطينيين الذين يعملون في جميع القطاعات هم الأكثر تأثرًا في أغلب الأحيان، وهم الأكثر عرضة من حيث كونهم أول من يتم الاستغناء عن خدماتهم، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى افتقارهم النسبي إلى الحماية العمالية. حيث قامت الأونروا، أحد أكبر المشغلين للاجئين الفلسطينيين في المنطقة، بتعليق رواتب العاملين في نظام الأجرة اليومية[21]. نظرًا لأن اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين غالبًا ما يعيشون في فقر مدقع[22] ، فإن فقدان سبل العيش يعني أن العديد من العائلات تكافح حاليًا لتوفير الضروريات الأساسية. وقد أشارت التقارير إلى أن الفلسطينيين أكثر عرضة للمعاناة من انعدام الأمن الغذائي الحاد نتيجة للأزمة.[23]

التعليم

على الرغم من أن الأنظمة التعليمية في الدول المضيفة ومدارس الأونروا قد أطلقت برنامجًا موسعًا للتعلم عن بعد للاجئين الفلسطينيين، إلا أن العديد من الأطفال يواجهون صعوبات في مواصلة تعليمهم، نظرًا لصعوبة تنفيذ مناهج التعلم الإلكتروني في المخيمات بسبب محدودية الوصول إلى الإنترنت والكمبيوتر[24]. علاوة على ذلك، يعيش اللاجئون الفلسطينيون على الأغلب ضمن أسر عائلية كبيرة في منازل صغيرة وظروف ضيقة، ويؤدي غياب الخصوصية والانضباط الملائم للأطفال إلى الحد من «مساحة» التركيز لديهم.

الاقتصاد

على الرغم من قلة توافر الدراسات حاليًا حول الأثر الاقتصادي لكوفيد-19 في المنطقة، تشير البيانات الحالية إلى حصول تأثر اقتصادي كبير في جميع الاقتصادات الوطنية، مما يؤدي إلى زيادة البطالة، وعجز الميزانية الحكومية، وارتفاع تكلفة المعيشة[25]. من المحتمل أن تكون الآثار طويلة المدى للجائحة كبيرة، وتوقع صندوق النقد الدولي أن تؤدي الجائحة إلى «أسوأ ركود منذ الكساد الكبير». مع الأخذ في الاعتبار أن اقتصادات دول المنطقة تواجه بالفعل تحديات كبيرة وعجزًا في الميزانية، وتعد صعوبة تحمل هذه التطورات أمرًا مرجحًا، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر تأثرًا مثل النساء والأطفال، وكبار السن، واللاجئين. الأمر الذي ينطبق كذلك على اللاجئين الفلسطينيين الذين يواجهون بالفعل مستويات كبيرة من الفقر والبطالة في جميع الدول المضيفة.

الخدمات الإنسانية

تتمثل إحدى أخطار كوفيد-19 بتقليص المساعدات الإنسانية والإنمائية، مما يعرقل الوصول إلى الخدمات الأساسية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية. وأطلقت العديد من الجهات الفاعلة الإنسانية استجابات طارئة للجائحة، لتوفير الدعم الحاسم للاجئين الفلسطينيين بما في ذلك المساعدات النقدية، والإمدادات الطبية، ومعدات الوقاية الشخصية. ولتلبية احتياجات المستفيدين المتزايدة خلال أزمة الكورونا، أطلقت الأونروا نداء عاجلًا بقيمة 93.4 مليون دولار أمريكي. على الرغم من الحملات المنتشرة على نطاق واسع، لا يزال نداء الأونروا العاجل يعاني من نقص التمويل. بالإضافة إلى ذلك، عرقلت إجراءات الحظر الحكومية ونقص الموارد الكافية وغيرها، بالإضافة لفترات العنف والتوغلات في سوريا وفلسطين المحتلة، وصول اللاجئين إلى خدمات المساعدة اللازمة. علاوة على ذلك، لا تزال هناك صعوبات تتعلق بإجراء مسح للمجموعات معينة من اللاجئين الفلسطينيين الأكثر تأثرًا وتزويدهم بالخدمات الإنسانية -ولا سيما اللاجئون الفلسطينيون المتناثرون عبر الأردن ولبنان، وداخل المخيمات وخارجها.

التطلع قدمًا

يعتبر تقليص المساعدات الإنسانية والإنمائية في المنطقة مقلقًا بشكل خاص للاجئين الفلسطينيين، وذلك نظرًا لمعاناة المزود الرئيسي للخدمات الإنسانية -الأونروا- من تفاقم العجز في الميزانية. ووفقًا لبيان الوكالة، فإن المستويات الحالية لأموال الأونروا تغطي عملياتها حتى نهاية أيار/مايو 2020 وحسب.

على الرغم من التحديات العديدة التي واجهها اللاجئون الفلسطينيون خلال الجائحة -بما في ذلك نقص التمويل، وإهمال المخيمات والمساحات السكنية والظروف الصحية المسبقة- يتمثل الجانب المشرق لأزمة الكورونا، بأن أبدى اللاجئون الفلسطينيون نهجًا تضامنيًا واستباقيًا للمساهمة في ضمان صحة مجتمعاتهم وأمانها من خلال المبادرات الشعبية ومبادرات المجتمع المدني. ففي لبنان، على سبيل المثال، نظم اللاجئون الفلسطينيون حملة تعقيم لمخيمات اللاجئين مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني واعتمدوا تدابير وقائية مثل قياس درجات الحرارة للأفراد الذين يدخلون المخيمات. كما نظم اللاجئون الفلسطينيون في مخيم عايدة في الضفة الغربية، عملية توفير الإمدادات الغذائية ومعدات الوقاية لسكان المخيم الأكثر هشاشةً.

الحقائق الحالية الخاصة بكل بلد: اللاجئون الفلسطينيون وكوفيد-19

تم تدوين الحقائق التالية فيما يتعلق بتأثير كوفيد-19 في كل دولة مضيفة على حدة:

الأردن

- سُجلّت 711 إصابة مؤكدة بكوفيد-19 ست منها للاجئين فلسطينيين حتى 26 أيار/مايو 2020.
- تم الإبلاغ عن أول إصابة في مخيم للاجئين الفلسطينيين في 13 نيسان/أبريل 2020 إثر أخذ 165 عينة عشوائية في مخيم جبل الحسين خلال حملة فحوصات نفذتها الأونروا.

- تم إغلاق مخيم جبل الحسين بالكامل بعد أن جاءت النتائج إيجابية، وتم اختبار مخالطي المصاب بالفيروس.
- تم تنفيذ العديد من الأنشطة التعليمية عن بعد من خلال التلفزيون الرسمي وبعض تطبيقات الأجهزة لجميع الطلاب المسجلين في مدارس الأونروا، بعد أن أُجبرت الأخيرة على إغلاق [26]مدارسها بسبب إجراءات الحظر.
- سلط مقدمو المساعدة القانونية الضوء على تأثر سبل عيش اللاجئين الفلسطينيين بشكل أكبر من غيرهم بالجائحة: حيث سمح النص الأولي لأمر الدفاع رقم 6 بالاستغناء عن خدمات العمال والموظفين (انظر أيضًا المادة 26 من قانون العمل)[27]. ومع ذلك، فإن تعديلات أمر الدفاع تستثني، وإلى الآن، غير الأردنيين من التمتع بالحماية العمالية، أي تجديد العقد وآلية الشكوى، في حالة إنهاء عقد العمل.
- كان الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19 قويًا بشكل خاص بالنسبة لسكان غزة السابقين واللاجئين الفلسطينيين من سوريا، من الأكثر ميلًا للعمل كعمال مياومة وفي سوق العمل غير الرسمية[28]. فعلى سبيل المثال، يعمل أكثر من 80% من سكان غزة السابقين في مخيم جرش كعمال مياومة، وجميعهم فقدوا وظائفهم بسبب تعطل الأعمال التجارية والحركة.
- تفيد التقارير أن مئات اللاجئين لم يتمكنوا من دفع الإيجار لمدة ثلاثة أشهر، بسبب انخفاض الدخل أو فقدانه. ومع ذلك، أعفت دائرة الشؤون الفلسطينية مؤخرًا مستأجري المحال التجارية في بعض المناطق من دفع الإيجارات لشهري آذار/مارس ونيسان/أبريل.[29]
- أصبح اللاجئون الفلسطينيون من عديمي الجنسية غير مؤهلين للتقدم للحصول على أنواع عديدة من التصاريح لمغادرة منازلهم خلال ساعات الإغلاق وحظر التجول، بما في ذلك تصاريح رعاية الوالدين، والعمل في القطاع الزراعي، والعمل في القطاعين التجاري والصناعي (ما لم يكونوا مسجلين في الضمان الاجتماعي).
- تقتصر أهلية الحصول على الدعم من مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية على أولئك الذين يعملون في القطاع الرسمي[30]. مما يعني أن يستثني هذا المعيار غالبية سكان غزة السابقين واللاجئين الفلسطينيين من سوريا[31]. ولكن، قد تم توسيع مظلة المساعدة الطارئة من خلال صندوق المعونة الوطنية لتشمل أرباب الأسر من سكان غزة السابقين واللاجئين الفلسطينيين عديمي الجنسية ممن يعملون في القطاعات غير الرسمية.
- محدودية الوصول إلى الخدمات الصحية المقدمة في مرافق الرعاية الصحية الأولية التابعة للأونروا بسبب قيود الحركة المفروضة على الموظفين، لكن الوكالة (الأونروا) استأنفت الخدمات الأساسية بعد إبرام اتفاق مع الحكومة. ومع ذلك، تم تأجيل بعض الخدمات الصحية، مثل اللقاحات.
- شملت التعليمات الأخيرة بشأن إعادة المواطنين إلى الخارج سكان غزة السابقين الذين يحملون جوازات سفر أردنية مؤقتة.
- واجهت الجمعيات الخيرية العاملة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين صعوبات في الحصول على التصاريح اللازمة لإيصال المساعدات.

لبنان

- سجلت 1,119 إصابة مؤكدة بكوفيد-19، سبع منها للاجئين فلسطينيين حتى 26 أيار/مايو 2020.
- في 22 نيسان/أبريل، أصبحت امرأة فلسطينية من سوريا أول لاجئة مقيمة في مخيم في لبنان تصاب بالفيروس. بعد ذلك بيومين، سجلت إصابة أربعة من أقارب المرأة، كما تم تسجيل حالة أخرى مؤكدة منذ ذلك الحين.
- تقدم المراكز الصحية التابعة للأونروا حاليًا خدمات حيوية فقط للحد من الازدحام. تقوم الوكالة بتغطية تكاليف اللاجئين الفلسطينيين المحتاجين للعلاج من كوفيد-19 في مرافق خارجية بالتعاون مع السفارة الفلسطينية في لبنان، كما قامت الأونروا ومنظمة أطباء بلا حدود بافتتاح مركز عزل في سبلين.[32]

- تم استثناء اللاجئين الفلسطينيين من رحلات العودة إلى لبنان، مما تركهم عالقين في الخارج دون أي دعم مالي.

- نشرت صحيفة الجمهورية اللبنانية صورة كاريكاتورية في يوم ذكرى الحرب الأهلية اللبنانية تقارن اللاجئين الفلسطينيين بفيروس كوفيد-19، مما يؤجج من الوصم الاجتماعي وكراهية الأجانب.

- واجه اللاجئون الفلسطينيون عقبات في إجراء فحوصات كوفيد-19 حيث قامت المستشفيات اللبنانية بإبعاد الأشخاص من غير حاملي الوثائق أو تحديد تكاليف باهظة للفحوصات.

- أدت أزمة الكورونا إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية القائمة من قبل، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الأطعمة الأساسية في البلد بأكمله. على سبيل المثال تشير التقديرات إلى أن سعر السلة الغذائية قد زاد بنسبة تزيد على 25% بعد الجائحة. مما أثر بشكل كبير على القدرة على تحمل تكاليف المنتجات الأساسية للفئات الهشة، بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين.

- أدى عدم الاستقرار الاقتصادي إلى انخفاض مستمر في فرص العمل، وخاصة للفلسطينيين. تشير التقديرات إلى أن 90% من جميع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فقدوا عملهم نتيجة الجائحة.

- تم استبعاد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين من حملة التعقيم الحكومية، ولكن بالمقابل، نُظمت حملات منفصلة من قبل العديد من المنظمات غير الحكومية واللاجئين الفلسطينيين أنفسهم، لتغطي جميع مخيمات اللاجئين.

- واجهت مساعدات الأونروا الإغاثية للاجئين الفلسطينيين المسجلين العديد من التأخيرات وقضايا لوجستية فنية، مما أدى إلى ازدحام طوابير الانتظار في شركات تحويل الأموال وتفاقم خطر التعرض للفيروس.

فلسطين المحتلة

- سُجلّت 423 إصابة مؤكدة بكوفيد-19، 117 منها للاجئين فلسطينيين حتى 26 أيار/مايو 2020.

- قامت وزارة الصحة الفلسطينية بإدارة مبادرة مكثفة لفحوصات كوفيد-19 في كل فلسطين المحتلة، لتجري 43,343 اختبارًا مخبريًا حتى تاريخ 19 أيار/مايو. وعلاوة على ذلك، وُضع 18,298 فلسطينيًا في الحجر الصحي في منازلهم، أو في مرافق مخصصة لأغراض المراقبة.

- تعاني كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من فجوات حرجة في الإمدادات الطبية، بما في ذلك معدات الفحص، ومعدات الوقاية الشخصية، وأجهزة التنفس الصناعي، ومعدات العناية المركزة ووحداتها، ويعد الاحتلال الإسرائيلي والحصار المفروض على غزة مسؤولين عن ذلك إلى حد كبير.

- تم الإبلاغ عن انخفاض في الالتزام العام بالتعليمات في كافة أنحاء فلسطين المحتلة، على الرغم من حملات منظمة الصحة العالمية التي تهدف إلى ضمان الالتزام بالتدابير الموصى بها مثل التباعد الجسدي.

الضفة الغربية ومن ضمنها القدس الشرقية

- تم إعلان حالة الطوارئ لأول مرة في فلسطين في 3 آذار/مارس 2020، وتم تجديد الإعلان عنها مرتين، مع إمكانية التجديد الثالث. حيث تم فرض حظر التجول في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك منع التنقل من القدس الشرقية وإليها، باستثناء حالات الطوارئ.

- أظهرت فحوصات كوفيد-19 إصابة فلسطينيين اثنين على الأقل في مخيم الدهيشة، ليغلق المخيم بعد ذلك ويخضع للإغلاق الإلزامي.

- لم تتوقف الغارات التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والتي تستهدف مخيمات اللاجئين. تقوم وحدات المشاة في قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل أساسي بدوريات في الشوارع، وتداهم وتفتش المنازل، وتنفذ الاعتقالات، وتلاحق رماة الحجارة، وتطلق الرصاص

العشوائي، والقنابل الصوتية، وقنابل الغاز المسيل للدموع على اللاجئين. كما تظهر التقارير أن توغلات قوات الاحتلال الإسرائيلي استهدفت البنية التحتية الصحية، بما في ذلك العيادات الطبية التي تهدف إلى خدمة الفلسطينيين.

- تواصل قوات الاحتلال إقامة نقاط تفتيش جديدة بين المخيمات والقرى، مما يزيد من صعوبة التنقل بين المناطق المختلفة والحصول على الرعاية الصحية.

- ما يقرب من ثلاثة أرباع الحالات المكتشفة حتى الآن كانت بين العمال العائدين من إسرائيل إلى الضفة الغربية، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون. وقد رفضت إسرائيل فحص هؤلاء العمال وتمكين تقديم التدابير الاحترازية لهم.[33]

- يتفاقم أثر الجائحة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بسبب التقدم في خطط ضم الأراضي في الضفة الغربية، مما يهدد وجود المخيمات وإمكانية وصول سكانها إلى المساعدة. على الرغم من تقسيم الاختصاص المعترف به دوليًا بين القدس الشرقية والغربية، يواجه مخيم شعفاط في القدس الشرقية تحديات في الحصول على المساعدة والحماية الكافية من السلطة الفلسطينية والأونروا والمنظمات غير الحكومية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني بسبب الاحتلال الإسرائيلي، مما يزيد من تعريض صحة اللاجئين الفلسطينيين للخطر في ضوء هذه الجائحة.

غزة

- أعلنت وزارة الصحة عن أول حالة وفاة في غزة بسبب كوفيد-19 في 23 أيار/مايو 2020، ولم يتم الإبلاغ عن المزيد من الوفيات منذ ذلك الحين.

- تعطي جميع مرافق الرعاية الصحية الأولية التابعة للأونروا الأولوية للخدمات الحيوية، وافتتحت ثمانية مراكز للحجر الصحي المؤقت في غزة لاستضافة السكان العائدين من الخارج.

- يؤثر الحصار المفروض على القطاع تأثيرًا حاسمًا على توفر الكوادر والإمدادات الطبية لخدمة للاجئين، مما يتسبب في انخفاض عدد أدوات فحص الفيروس المتاحة بجانب المعاناة من محدودية قنوات الشراء للإمدادات الطبية. ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية، لا يوجد سوى 87 جهاز تنفس صناعي في غزة والتي يبلغ عدد سكانها حوالي مليوني نسمة.

- كان الأثر الاقتصادي للفيروس هائلًا إثر تعطل الأعمال واستمرار إغلاق نقاط العبور المحدودة المتاحة للتنقل من غزة وإليها. تشير التقديرات إلى تكبد خسارات بمقدار 200 مليون دولار أمريكي بسبب الحصار الإسرائيلي وكوفيد-19 مجتمعين.

- على الرغم من أزمة الكورونا، واصلت دولة الاحتلال الإسرائيلية عمليات التوغل في قطاع غزة، بما في ذلك التوغل في مخيمات اللاجئين.

- ما يزال استمرار إطلاق النار على قوارب الصيد الفلسطينية، ومن بينهم لاجئون فلسطينيون، يصيب الصيادين بجراح كما يضر بقطاع يوفر فرص العمل والطعام في غزة.

سوريا

- سُجلّت 106 إصابة مؤكدة بكوفيد-19 حتى 26 أيار/مايو 2020، ولم يسجل اللاجئون الفلسطينيون أيًا منها.

- خضعت بعض مخيمات اللاجئين للإغلاق الكامل لفترات ممتدة، مثل مخيم قبر الست للاجئين، لتؤثر عمليات إغلاق المخيم المؤقتة سلبيًا على تقديم الخدمات الصحية.

- كان الانخفاض الأخير في سعر صرف الليرة السورية والارتفاع «المذهل» في إيجارات المنازل صعبًا بشكل خاص على اللاجئين الفلسطينيين في سياق الحرب الأهلية السورية، بالنظر إلى تدمير مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي كانت في السابق مركزًا للتوظيف وفرص العمل.

- أشارت التقارير إلى عدم تلقي بعض اللاجئين الفلسطينيين أي مساعدات خلال الجائحة. على سبيل المثال، لم تتلق العائلات الفلسطينية النازحة من مخيم اليرموك إلى جديدة عرطوز أي مساعدة طبية من الأونروا. وبالمثل، أفادت عشرات العائلات المقيمة في مخيم الكرة أنها لم تتلق أي مساعدة طوال شهر رمضان الماضي.

- تأثر تقديم الخدمات الإنسانية بشكل أساسي بالوضع الأمني المتدهور، وخاصة في منطقة درعا، حيث اضطرت مرافق الأونروا إلى الإغلاق عدة مرات خلال شهر أيار/مايو. وبشكل عام، تواجه الأونروا ووكالات الإغاثة صعوبات في الوصول إلى اللاجئين الفلسطينيين في المناطق التي تسيطر عليها قوات المعارضة.
- أدى العنف المستمر إلى ازدياد النزوح الداخلي للاجئين الفلسطينيين في سوريا، بالإضافة إلى تهديد أمن اللاجئين الذين شردوا مرات مضاعفة وسبل عيشهم، كما أدت حركات النزوح إلى منع إجراءات الحظر والتباعد الجسدي.
- أبلغت الأونروا عن نقص حاد في مرافق فحوصات فيروس الكورونا في جميع أنحاء سوريا.

الالتزامات القانونية

في سياق كوفيد-19، تنطبق القواعد القانونية التالية لحماية اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وفلسطين المحتلة وسوريا:

الحق في الصحة

وهو المعترف به على نطاق واسع في القانون الدولي[34]. ويتطلب الحق في الصحة من الدول ضمان توفير الأدوية الأساسية والوقاية والعلاج بطريقة غير تمييزية. كما يُعترف بالحصول على الغذاء والمياه، والصرف الصحي، والمأوى الآمن، والتعليم، كجزء من إعمال الحق في الصحة. تنطبق هذه الحقوق-ذات الأهمية المتزايدة في الجائحة الحالية- على اللاجئين، بمن فيهم الأشخاص عديمو الجنسية الذين يجب ألا يحول افتقارهم إلى الجنسية الفعلية دون تمتعهم بالحق في الصحة. ومع ذلك، وفي العديد من الدول المضيفة، يُقيّد الحصول على الرعاية الصحية بالتشريعات التمييزية التي تفرض على الفلسطينيين تكاليف باهظة لخدمات الصحة العامة، في حين أن المجتمع الإنساني غير قادر على تغطية الثغرات في الخدمات بشكل كامل. علاوة على ذلك، يمنع الحصار الإسرائيلي في فلسطين المحتلة شراء الإمدادات الطبية وتدريب الكوادر الطبية. وفي سوريا والضفة الغربية وقطاع غزة، أثرت الهجمات العنيفة وعمليات الهدم وعدم الاستقرار السياسي بشكل سلبي على وصول اللاجئين الفلسطينيين إلى الصحة.

الحق في توفير سبل العيش [35]

تقع على عاتق البلدان المضيفة مسؤولية الالتزام بمساعدة اللاجئين الذين فقدوا وظائفهم ودخلهم بسبب جائحة كوفيد-19 بنفس القدر الذي تُمنح فيه هذه الحماية للمواطنين. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على البلدان ضمان احترام حقوق العمل للاجئين العاملين في المهن والصناعات الأساسية، واتخاذ تدابير لحماية صحتهم على وجه الخصوص. يفتقر اللاجئون الفلسطينيون في العديد من الدول المضيفة حاليًا إلى الحقوق الاقتصادية وهم معرضون بشكل خاص لخطر الفصل الفوري أو تعليق العمل، الأمر الذي يمس مجموعات معينة بشكل خاص كسكان غزة السابقين و«عديمي الجنسية» واللاجئين الفلسطينيين من سوريا. علاوة على ذلك، فإن العديد من اللاجئين الفلسطينيين غير مؤهلين للتقدم بطلب للحصول على إعانات البطالة وهم عرضة للتخلي عن الحصول على التعويض.

الحق في المساواة في المعاملة وعدم التمييز [36]

على سلطات البلدان المضيفة واجب الامتثال في المساواة في المعاملة وعدم التمييز في نهجها لمكافحة كوفيد-19 والاستجابة له. ويتعلق هذا بجميع الأشخاص في البلد، بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة أو المواطنة أو واقع نزوحهم، إذ يعاني العديد من اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة من تشريعات ومعاملة تمييزية. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم التمييز أمر بالغ الأهمية ومبدأ أساسي للصحة العامة؛ وذلك نظرًا لعدم تمييز الفيروس من حيث إصابة الأشخاص. لذا فإن اعتماد سياسات تمييزية يزيد من خطر الانتشار الإضافي لـ كوفيد-19 ويهدد أمن وسلامة البلد بأكمله.

القانون الإنساني الدولي

في سياق الاحتلال الإسرائيلي المستمر في قطاع غزة والضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية)، يجب على دولة الاحتلال الإسرائيلي، من واقع التزاماتها الدولية كقوة احتلال، أن تتخذ

جميع التدابير اللازمة لحماية الفلسطينيين بشكل فعال في وقت الوباء من خلال ضمان النظافة والصحة العامة أثناء الجائحة (المادتان 55 و56 من اتفاقية جنيف الرابعة). علاوة على ذلك، فإن دولة الاحتلال الإسرائيلي مطالبة بالتعاون الفعال مع السلطات الوطنية والمحلية لحماية السكان من الفيروس (المادة 56 من اتفاقية جنيف الرابعة). وأخيرًا، يجب على دولة الاحتلال الإسرائيلي أيضًا الحفاظ على النظام العام وحماية حياة الفلسطينيين وممتلكاتهم من جميع أعمال العنف أو التهديد التي قد تتعرض إليه، وضمان الاحتياجات الأساسية والرفاه للسكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها (المادة 43، أنظمة لاهاي، المادة 4 و27 و55 من اتفاقية جنيف الرابعة).

التوصيات

في ضوء الحقوق والالتزامات القائمة تجاه اللاجئين الفلسطينيين، توصي الشبكة الدولية لخبراء القضية الفلسطينية بالنظر في اتخاذ عدد من التدابير من أجل التخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19 وضمان حماية وسلامة وصحة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وفلسطين المحتلة وسوريا.

المجتمع الدولي والمانحون

1. ضرورة العمل على إنهاء معاناة اللاجئين الفلسطينيين المستمرة منذ أكثر من 72 عامًا، والسعي لحل عادل وشامل لقضيتهم وتمكينهم من حقهم الأصيل في العودة لوطنهم.
2. تذكير دولة الاحتلال الإسرائيلي بالالتزامات التي تقع على عاتقها كقوة احتلال وفقًا للقانون الإنساني الدولي، وخاصة الأحكام المنطبقة من اتفاقية جنيف الرابعة. بما يقضي برفع الحصار عن غزة للسماح بدخول الإمدادات الطبية والعاملين
3. الاعتراف بأهمية إدراج اللاجئين الفلسطينيين كجزء من الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-19.
4. تعزيز دعم الأونروا، من خلال التمويل الكامل لنداء الأونروا العاجل لاستجابة كوفيد-19 للمساعدة في الحفاظ على مستويات معيشية لائقة للاجئين الفلسطينيين وزيادة قدرتهم على الصمود في مواجهة الأزمات الصحية المستقبلية.
5. زيادة الدعم لمقدمي الرعاية الصحية في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، لسد الثغرات الفورية في تقديم هذه الرعاية.
6. حشد الأموال لتعزيز الاقتصادات المحلية والتخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي السلبي لكوفيد-19 على المجتمعات المضيفة واللاجئين.
7. ضمان اتباع شركاء التنفيذ نهجًا شاملًا لنشر المعلومات، وتقديم الخدمات وإدارة الحالات لدعم اللاجئين الفلسطينيين في التحقق من أهليتهم، وتطبيقها، وحل المسائل المتعلقة بهذا التطبيق.

حكومات البلدان المضيفة

8. الالتزام بحقوق اللاجئين الفلسطينيين في الصحة، وتوفير سبل العيش، والمساواة في المعاملة وعدم التمييز، والتي تنطبق عليهم جميعًا بموجب القانون الدولي.[37]
9. تمكين اللاجئين الفلسطينيين، كمقيمين لفترات طويلة في هذه البلدان، من الوصول الشامل لخدمات الصحة العامة بأسعار معقولة ومناسبة، بما في ذلك فحوصات كوفيد-19 وعلاجه، دون تمييز.
10. شمول اللاجئين الفلسطينيين في توفير الإغاثة الاقتصادية للأسر المتضررة التي تعاني من عواقب العزل، وتقييد الحركة، وفقدان الدخل.
11. الاعتراف بالوضع غير المستقر لمجموعات معينة، مثل اللاجئين الفلسطينيين من سوريا واللاجئين الفلسطينيين عديمي الجنسية، في الاستجابة لوباء كوفيد-19، ولا سيما حقوقهم العمالية وحصولهم على الرعاية الصحية.
12. السماح للاجئين الفلسطينيين المقيمين في الدولة بالعودة وشمولهم بالجهود الوطنية لذلك.
13. الثني عن تداول المواد، بما في ذلك في المنشورات الحكومية ووسائل الإعلام، التي تثير الوصم الاجتماعي وكراهية الأجانب ضد اللاجئين الفلسطينيين.[38]

الأونروا والمنظمات غير الحكومية الأخرى

14. ضمان حصول اللاجئين الفلسطينيين على المعلومات والدعم الموثوق به واللازم لتسهيل تقديم طلبات المساعدة والتسجيل للحصول عليها.

15. التعاون مع المنظمات الشعبية المحلية ومنظمات المجتمع المدني، لتحديد مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين، وجماعاتهم وأفرادهم، من ذوي الحاجة ممن يصعب تحديدهم، بما في ذلك اللاجئون الفلسطينيون من سوريا، والنساء والأطفال.

16. تأسيس أشكال جديدة من الشبكات التعاونية التي يمكنها تحديد التهديدات المحتملة والأزمات الإنسانية والتخفيف من حدتها، بما في ذلك ما قد يؤدي إلى أزمات الصحة العامة، في الوقت الحالي وعلى المدى الطويل.

17. تنفيذ برامج التعلم عن بعد التي تعالج على نحو ملائم التحديات العملية الحالية التي تواجهها أسر اللاجئين، بما في ذلك نقص المعدات الإلكترونية والبنية التحتية اللازمة.

18. ضمان قيام مبادرات المساعدات والتنمية التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين على التشاور مع هذه المجتمعات وتأييد حقهم في تقرير المصير.

اللاجئون والمجتمعات المضيفة

19. الاستمرار في تعزيز الشعور بالتضامن بين اللاجئين والمجتمع المضيف لمكافحة انتشار كوفيد-19 وتأثيره غير المباشر على المجتمع، مع أخذ الطرق التي يؤثر بها الوباء على الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع بعين الاعتبار.

20. الالتزام بالتدابير التي يتم تنفيذها على المستوى العالمي والمحلي من قبل الحكومات وصناع السياسات الآخرين، بما في ذلك توصيات التباعد الجسدي إلى أقصى حد ممكن، من أجل منع انتشار الفيروس في المجتمعات المحلية.

21. تشجيع الأطفال على مواصلة تعليمهم بالرغم من الظروف الصعبة التي يشكلها التعلم عن بعد، مع العمل على خلق بيئة تعليمية إيجابية إلى أقصى حد ممكن.

الشبكة الدولية لخبراء القضية الفلسطينية

تتألف الشبكة الدولية لخبراء القضية الفلسطينية من أكاديميين دوليين ومحامين وناشطين في مجال حقوق الإنسان يشاركون رؤاهم ووجهات نظرهم حول المناقشات القانونية والسياسية السائدة فيما يخص القضية الفلسطينية. يأتي تأسيس الشبكة الدولية لخبراء القضية الفلسطينية كجزء من برنامج مدته ثلاث سنوات (القضية الفلسطينية بعد مرور 70 عامًا: أولويات العمل) الذي أطلقته منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) في تشرين الأول 2018، بهدف إثراء الحوار حول القضية الفلسطينية وتعزيز جهود المناصرة الإستراتيجية المبتكرة والقائمة على الأدلة.

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

1 اللاجئـون الفلسـطينيون هـم الأشـخاص الذيـن: (1) نزحـوا مـن أراضي الانتـداب البريطـاني في فلسـطين، والتـي صُنفـت فيـما بعـد عـلى أنهـا إسرائيـل والضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة عـلى التـوالي، إلى الـدول المجـاورة (الأردن ولبنـان وسـوريا)، وكذلـك الضفـة الغربيـة و قطـاع غـزة -مـع فـرار أعـداد قليلـة أيضًـا إلى مـصر والعـراق- فيـما يتعلـق بإقامـة دولـة الاحتـلال الإسرائيـلي (أي الحـرب العربيـة الإسرائيليـة 1949-1947)؛ ويشـار إليهـم عـادة باسـم «لاجئـي فلسـطين» أو «لاجئـي 1948»: عـلى الرغـم مـن أنهـم يحملـون جنسـية الانتـداب البريطـاني منـذ عـام 1925 والجنسـية العثمانيـة قبـل ذلـك، فقـد مُنعـوا مـن العـودة إلى ديارهـم وتـم تجريدهـم مـن جنسـيتهم مـن إسرائيـل بشـكل جماعـي. (2) نزحـوا مـن الضفـة الغربيـة، بمـا في ذلـك القـدس الشرقيـة، وقطـاع غـزة عندمـا احتلـت إسرائيـل تلـك الأراضي في عـام 1967 (يشـار إليهـم عـادة باسـم « نازحـي 1967»). كلهـم، مـع أحفادهـم، هـم لاجئـون وفقًـا للقانـون الـدولي حتـى يتـم تسـوية وضعهـم بشـكل عـام تماشـيًا مـع قـرارات الأمـم المتحـدة. انظـر المبـادئ التوجيهيـة للمفوضيـة بشـأن الحمايـة الدوليـة رقـم 13: تطبيـق المـادة 1 د مـن اتفاقيـة 1951 المتعلقـة بوضـع اللاجئـين عـلى اللاجئـين الفلسـطينيين، ديسـمبر/ كانـون الأول 2017، HCR / GIP / 16/12، الفقـرة 9. للاطـلاع عـلى مناقشـة شـاملة، انظـر

Albanese &Takkenberg, Palestinian Refugees in International Law, Oxford University Press (2020).

2 تقتصر إحصاءات الأونروا السكانية على لاجئي عام 1948 المؤهلين للحصول على خدمات الوكالة؛ وتقتصر أرقام التعليم/الصحة/الإغاثة والخدمات الاجتماعية على المجموعة الفرعية للاجئين المسجلين الذين يستخدمون خدمات الوكالة. وبيانات المسح من مصادر أخرى محدودة بطرق مختلفة، على سبيل المثال، التركيز على لاجئي المخيمات.

3 يسـتضيف الأردن أكـثر مـن مليـوني لاجـئ فلسـطيني، يعيـش حـوالي 370,000 منهـم في أحـد مخيـمات اللاجئـين العـشرة الرسـمية. انظـر «أيـن نعمـل - الأردن»، الأونـروا، https://www.unrwa.org/where-we-work/Jordan، تـم الولـوج إليـه في 22 أيار/مايـو 2020.

4 تمتـع فلسـطينيو الضفـة الغربيـة بالجنسـية الأردنيـة حتـى عـام 1988. تغـير هـذا ردًا عـلى سـعي منظمـة التحريـر الفلسـطينية لإقامـة دولـة في الأراضي الفلسـطينية المحتلـة. انظـر خطـاب الملـك حسـين ملـك الأردن للأمـة، 31 يوليـو 1988. لم يعـد فلسـطينيو الضفـة الغربيـة، بمـا في ذلـك اللاجئـون، يعتـبرون مواطنـين أردنيـين، ولكـن يمكنهـم التقـدم بطلـب للحصـول عـلى جـواز سـفر مؤقـت بمثابـة وثيقـة سـفر. جمجـوم، «اللاجئـون الفلسـطينيون في الأردن وسـحب الجنسـية: مقابلـة مـع أنيـس قاسـم»، المجـدل: التهجـير الثانـوي القـسري: اللاجئـون الفلسـطينيون في قطـاع غـزة والعـراق والأردن وليبيـا 45 (2010).

5 منـذ عـام 2011، اسـتقبل الأردن مـا يقـرب مـن 17,000 لاجـئ فلسـطيني مـن سـوريا، وعـلى الرغـم مـن أن العـدد الدقيـق لا يـزال غـير معـروف، يعيـش معظمهـم في فقـر مدقـع مـع وضـع قانـوني وحقـوق ضعيفـة. انظـر المرجـع السـابق.

6 يسـتضيف لبنـان أكـثر مـن 470,000 لاجـئ فلسـطيني، يعيـش حـوالي 225,000 منهـم في أحـد مخيـمات اللاجئـين الاثنـي عـشر الرسـمية. أثـرت الأزمـة الاقتصاديـة التـي طـال أمدهـا والاضطرابـات السياسـية الأخـيرة في لبنـان سـلبًا عـلى الظـروف المعيشـية الصعبـة بالفعـل للاجئـين الفلسـطينيين. انظـر «أيـن نعمـل - لبنـان»، الأونـروا، https://www.unrwa.org/where-we-work/Lebanon، تـم الولـوج إليـه في 22 أيار/مايـو 2020.

7 في العقـد المـاضي، أصبـح لبنـان أيضًـا مضيفًـا لحـوالي 30,000مـن اللاجئـين الفلسـطينيين مـن سـوريا، الضعفـاء بشـكل خـاص. انظـر المرجـع السـابق.

8 تسـتضيف الضفـة الغربيـة أكـثر مـن 800,000 لاجـئ فلسـطيني، يعيـش حـوالي 194,000 منهـم في واحـد مـن تسـعة عـشر مخيـمًا رسـميًا للاجئـين. تسـتضيف غـزة مـا مجموعـه 1,386,455 لاجـئ فلسـطيني، يعيـش حـوالي 600,000 منهـم في واحـد مـن ثمانيـة مخيـمات معـترف بهـا للاجئـين. تـم عـزل اللاجئـين الفلسـطينيين في قطـاع غـزة تحـت الحصـار منـذ عـام 2007، قبـل وقـت طويـل مـن انتشـار الجائحـة الحاليـة. أوضـاع اللاجئـين في غـزة مخيفـة للغايـة، وغالبًـا مـا يُشـار إلى القطـاع باسـم «سـجن مفتـوح». انظـر «أيـن نعمـل - الضفـة الغربيـة»، الأونـروا، https://www.unrwa.org/ where-we-work/west-bank، تـم الولـوج إليـه في 22 أيار/مايـو 2020؛ و «أيـن نعمـل - غـزة»، الأونـروا، https://www.unrwa.org/where-we-work/Gaza-strip، تم الولوج إليه في 22 أيار/مايو، 2020.

9 تستضيف سوريا حاليًا حوالي 438,000 لاجئ فلسطيني، بما في ذلك 120,000 لاجئ غادروا سوريا منذ بداية الأزمة السورية في عام 2011. وتوجد في البلاد تسعة مخيمات رسمية للاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى ثلاثة مخيمات غير رسمية. وكجزء من الصراع المستمر، عانى الفلسطينيون من استنزاف الموارد، وتدمير البنية التحتية، وفرص محدودة لكسب العيش. انظر «أين نعمل-سوريا»، الأونروا، https://www.unrwa.org/where-we-work/Syria، تم الولوج إليها في 22 أيار/مايو 2020.

10 التقرير السنوي لدائرة الصحة في الأونروا 2018 (الأونروا: القدس، 2019)، *https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/anuual_report_2018_final_low-2.pdf*؛ جاد شعبان وآخرون، مسح حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان (بيروت: الجامعة الأمريكية في بيروت والأونروا، 2016)، *https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/survey_on_the_economic_status_of_palestine_refugees_in_lebanon_2015.pdf*؛ نظرة ثاقبة للظروف الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في الأردن (الأونروا: عمان، 2013)؛ مايكل لينك، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بشأن الوضع في غزة في 19 آذار/مارس 2020، *https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25728&LangID=E*؛ الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل (جنيف: منظمة الصحة العالمية، 2018)، *https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA71/A71_27-en.pdf*.

11 انظر، نظرة للظروف الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في الأردن (الأونروا: عمان 2013)، *https://www.unrwa.org/sites/default/files/insights_into_the_socio-economic_conditions_of_palestinian_refugees_in_jordan.pdf* وAlduraidi and Waters، «نوعية الحياة المتعلقة بالصحة للاجئين الفلسطينيين داخل وخارج المخيمات في الأردن»؛ شعبان وآخرون، مسح حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، 190.

12 انظر، شعبان وآخرون، مسح حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، 94.

13 المرجع السابق، 104

14 التقرير السنوي لدائرة الصحة في الأونروا 2018، 20-19؛ لمزيد من المعلومات، راجع جلوريا بالوشي وآخرون، «تغطية المستشفيات من قبل الأونروا في الأردن ولبنان وسوريا وغزة والضفة الغربية: تحليل لقطة مقارنة»، مجلة لانسيت 393، رقم. 38 (آذار/مارس 2019)

15 انظر، شعبان وآخرون، مسح حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، 96؛ Åge A. Tiltnes و Huafeng Zhang، التقدم والتحديات والتنوع، رؤى حول الظروف الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في الأردن (أوسلو: فافو 2013،) https*https://www.unrwa.org/sites/default/files/insights_into_the_socio-economic_conditions_of_palestinian_refugees_in_jordan.pdf* وآخرون،

16 إن الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين متجذرة في ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ولجنة التوفيق الفعلية التابعة للأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين (UNCCP): كلاهما قبل إنشاء مفوضية شؤون اللاجئين واتفاقية اللاجئين لعام 1951. مع مرور الوقت، وبسبب الافتقار إلى حل دائم للاجئين الفلسطينيين، سعت الأونروا جاهدة إلى تعزيز وظائف الحماية لديها من أجل تلبية الاحتياجات الحاسمة لحقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين، ولا يزال الوضع صعبًا ويجب متابعة سبل تعزيز وظيفة الأونروا. انظر Albanese & Takkenberg 2020. ومع ذلك، وخاصة بعد قرار الولايات المتحدة لعام 2018 بقطع التمويل عن الأونروا، واجهت الوكالة تحديات متزايدة للحفاظ على نطاق برامجها وخدماتها، بما في ذلك عملها في مجال الحماية، لمزيد من المعلومات، انظر التقرير التشغيلي السنوي للأونروا 2018.

17 شـعبان وآخـرون، مسـح حـول الوضـع الاجتماعـي والاقتصـادي للاجئـين الفلسـطينيين في لبنـان، 190. www.unrwa.org/userfiles/2011051512133.pdf؛

و https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09603120500538341?casa_token=hAsiQ3ElnuAAAAAA%3Avc4TBdKq7Ekuh-I_gfehMmbGaLQPqHTNMmDi5bk502j_E2fnyKVIftW4334jvx6yUdBCEa29nSKhJ؛
https://www.unicef.org/oPt/GVC_WASH_Assessment_at_HH_Level_in_the_GS_final.pdf
و https://www.unrwa.org/userfiles/2011051512133.pdf

18 الظـروف الصحيـة في الأرض الفلسـطينية المحتلـة، بمـا فيهـا القـدس الشرقيـة، وفي الجـولان السـوري المحتـل (جنيـف: منظمـة الصحـة العالميـة، 2018)، https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA71/A71_27-en.pdf، 5.

19 https://www.arabnews.com/node/1673116; http://tamkeen-jo.org/newsDetails/573/en;
https://www.alwakeelnews.com/Section_1/440299/اخبار-محلية/مساعدات-نقدية-لأبناء-قطاع-غزة-بالأردن-رابط

20 https://www.arabnews.com/node/1673116;
https://www.alwakeelnews.com/Section_1/440299/اخبار-محلية/مساعدات-نقدية-لأبناء-قطاع-غزة-بالأردن-رابط

21 https://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=60510

22 https://www.unrwa.org/unrwa-and-sdg-1-no-poverty

23 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/covid-19-response-plan-inter-agency-opt.pdf;
http://viacampesina.org/en/responding-to-covid-19-in-palestine-a-report-about-uawcs-emergency-response/;
https://www.972mag.com/jerash-camp-palestinian-refugees-coronavirus/?fbclid=IwAR3dMo5AM_IxqV6mua83KVQsVSs3VEt6juU0ck_GQ_A4klbl8DhrpcoSf3c;
https://www.dw.com/en/lebanon-faces-coronavirus-poverty-hunger/a-53270955
حول موضوع كوفيد-19 وانعدام الأمن الغذائي، انظر على سبيل المثال. http://www.fao.org/3/ca8464en/CA8464EN.pdf

24 https://en.unesco.org/news/covid-19-palestine-how-distance-learning-will-help-student-continue-education; https://www.thenational.ae/world/mena/palestinian-students-show-dedication-to-e-learning-in-lebanon-1.1008909; https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/03/gaza-schools-move-to-e-learning-in-lockdown-due-to-covid-19.html

25 فلسطين المحتلة:

http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Publications/English/Working%20Papers/Position%20Paper%20Covid19%20impact%20on%20Palestinian%20economy.pdf;
https://www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza/publication/economic-update-april-2020;
https://unsco.unmissions.org/statement-un-special-coordinator-nickolay-mladenov-socio-economic-impact-covid-19-impact-occupied

لبنـان: https://reliefweb.int/report/lebanon/assessment-impact-covid-19-pandemic-syrian-refugees-and-vulnerable-lebanese-tripoli;;%20; https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_741604.pdf;%20https://coar-global.org/2020/03/30/beyond-the-health-sector-covid-19s-impact-on-syrias-economy-and-detainees/; https://coar-global.:سـوريا https://atalayar.com/en/content/covid-19-multiplies-lebanons-political-and-economic-instability; https://pomeps.org/:الأردن org/2020/03/30/beyond-the-health-sector-covid-19s-impact-on-syrias-economy-and-detainees/; drastic-measures-coercive-enforcement-and-economic-effects-of-pandemic-suppression-in-jordan?fbclid=IwAR1n-8S-1Xoat30HEQZjQXvtLUBht4SkElb3v25D9IJ9G3P6Y5TNF6F9HXw

-

26

27 أمر الدفاع رقم 6 لسنة 2020 وتعديلاته.

28 مجلة +972، «في مخيم جرش للاجئين، الإغلاق يعني العيش دون غذاء «، 12 أيار/مايو 2020،

fbclid=IwAR3dMo5AM_؟https://www.972mag.com/jerash-camp-palestinian-refugees-coronavirus/

https://www.actionpal.org.uk/en/post/10090/news-and-reports/situation-of-؛ و-IxqV6mua83KVQsVSs3VEt6DUkcksf_8

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/unrwa_؛palestinians-of-syria-exacerbated-by-coronavirus-in-jordan

covid-19_unrwa_weekly_18_-24_may.pdf

https://www.actionpal.org.uk/en/post/10090/news-and-reports/situation-of-palestinians-of-syria-exacerbated-by-coronavirus-in-jordan; https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/unrwa_covid-19_unrwa_weekly_18_-24_may.pdf

29 خرفـان يوعـز لرؤسـاء لجـان خدمـات المخيـمات بإعفـاء كافـة المسـتأجرين مـن ايجـار شـهر آذار http://www.dpa.gov.jo/news.php?446; https://www.almamlakatv.com/news/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%A3%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%87%D8%B1-37538

30 يتألـف أمـر الدفـاع رقـم 9 لعـام 2020 https://bit.ly/2TVtOAH مـن ثلاثـة برامـج بالتعـاون مـع مؤسسـة الضـمان الاجتماعـي بحيـث يمكـن للغزيـين السـابقين وأطفـال الأردنيـات المتزوجـات مـن رجـال غـير أردني الاسـتفادة مـن البرنامـج الأول «تضامـن» (التضامـن) 1، الـذي يغطـي المؤسسـات التـي تغطيهـا مؤسسـة الضـمان الاجتماعـي بالفعـل. يحصـل الموظفـون عـلى 50% مـن رواتبهـم عـلى أن يـتراوح المبلـغ بـين 165 دينـارًا و500 دينـارًا.

31 عـروب العابـد، «اللاجئـون الفلسـطينيون في الأردن»، دليـل البحـث عـن الهجـرة القسريـة عـلى الإنترنـت، شـباط/فبراير 2004، http:// www.forcedmigration.org/guides/fmo025/ (تـم الولـوج في 26 آب/أغسـطس 2009)

32 https://translate.google.com/translate?hl=en&prev=_t&sl=ar&tl=en&u=https://www.unrwa.org/ar/newsroom/press-releases/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A3%25D9%2588%25D9%2586%25D8%25B1%25D9%2588%25D8%25A7-%25D9%2588%25D9%2585%25D9%2586%25D8%25B8%25D9%2585%25D8%25A9-%25D8%25A3%25D8%25B7%25D8%25A8%25D8%25A7%25D8%25A1-%25D8%25A8%25D9%2584%25D8%25A7-%25D8%25AD%25D8%25AF%25D9%2588%25D8%25AF-%25D8%25AA%25D9%2581%25D8%25AA%25D8%25AA%25D8%25AD%25D8%25A7%25D9%2586-%25D9%2585%25D8%25B1%25D9%2583%25D8%25B2-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B9%25D8%25B2%25D9%2584-%25D9%2581%25D9%258A-%25D8%25B3%25D8%25A8%25D9%2584%25D9%258A%25D9%2586

33 مجلـة +972، لحظـة مـرض العامـل، يرمونـه إلى نقطـة التفتيـش مثـل الكلـب، 24 آذار/مـارس 2020، https://www.972mag.com/checkpoint-palestinian-laborerscoronavirus؛ تايمـز أوف إسرائيـل، «السـلطة الفلسـطينية تطلـب مـن إسرائيـل اختبـار آلاف العمال الفلسـطينيين قبـل عودتهم إلى ديارهـم»، 2 نيسـان/أبريل 2020، https://www.timesofisrael.com/pa-asks-israelto-test-some-50000-palestinian-workers - قبـل العـودة إلى الوطـن /؛ صحيفـة جيروزاليـم بوسـت، «إسرائيـل لـن تفحـص الأشـخاص الذيـن يعانـون مـن أعـراض كوفيـد -19 إلا إذا سـافروا»، 4 نيسـان/أبريل 2020، https://www.jpost.com/israel-news/health-ministry-narrow-criteria-for -كوفيـد -19- فحوصـات تحتـاج المزيـد مـن الكواشـف 623535؛ الجزيـرة، «العـمال الفلسـطينيون العائـدون إلى الوطـن» يمكـن أن يؤججـوا انتشـار المـرض «، 5 نيسـان/أبريل 2020، https://www.aljazeera.com/news/2020/04/palestinianworkers-returning-home-could-fuel-outbreak-200405113836825.html؛ تايمـز أوف إسرائيـل، «السـلطة الفلسـطينية تطلـب مـن إسرائيـل فحـص آلاف العـمال الفلسـطينيين قبـل عودتهـم إلى ديارهـم»، نيسـان/أبريل 2020، https://www.timesofisrael.com/pa-asks-israel-to-test-some-50000- الفلسـطينية- العـمال قبـل عودتهـم إلى الوطـن /؛ التقريـر الأسـبوعي حـول الانتهـاكات الإسرائيليـة في الأراضي الفلسـطينية المحتلـة (25-19 آذار/مـارس 2020)،

https: // www.pchrgaza.org/en/?p=14348.

34 (المـادة 25 مـن الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان؛ المـادة 12 مـن العهـد الـدولي الخـاص بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة؛ الاتفاقيـة الدوليـة للقضـاء عـلى جميـع أشـكال التمييـز العنـصري 5 (هـ) (4)؛ لجنـة الأمـم المتحـدة للحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة، التعليـق العـام رقـم 14 بشـأن الحـق في أعـلى مسـتوى صحـي يمكـن بلوغـه؛ لجنـة الأمـم المتحـدة لحقـوق الإنسـان، *CCPR Nell Toussaint v Canada* (2018)، الفقـرة 11.)

35 (المـادة 23 مـن الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان؛ المـادة 6 مـن العهـد الـدولي الخـاص بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة؛ المـادة 5 مـن الاتفاقيـة الدوليـة للقضـاء عـلى جميـع أشـكال التمييـز العنـصري، اتفاقيـة حمايـة حقـوق جميـع العـمال المهاجريـن وأفـراد أسرهـم، المـواد 11 و25 و55 و56).

36 (العهـد الـدولي الخـاص بالحقـوق المدنيـة والسياسـية، المادتـان 2 (1)، 26؛ العهـد الـدولي الخـاص بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة، المـادة 2 (2)؛ ميثـاق الأمـم المتحـدة، الديباجـة، المـواد 1 (3)، 55؛ الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان، المـادة 2 (1)؛ المبـادئ التوجيهيـة بشـأن النـزوح الداخـلي، المبـدأ 1 (1))

37 يمكـن الاسـتدلال عـلى حـق اللاجئـين الفلسـطينيين في الصحـة مـن: مـادة الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان. 25؛ مـادة العهـد الـدولي الخـاص بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة. 12؛ الاتفاقيـة الدوليـة للقضـاء عـلى جميـع أشـكال التمييـز العنـصري المـادة5 (iv) (e)؛ لجنـة الأمـم المتحـدة للحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة، التعليـق العـام رقـم 14 بشـأن الحـق في أعـلى مسـتوى صحـي يمكـن بلوغـه؛ لجنـة الأمـم المتحـدة لحقـوق الإنسـان، CCPR Nell Toussaint v Canada (2018)، الفقـرة 11. يمكـن الاسـتدلال عـلى الحـق في العيـش مـن: مـواد الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان. مـادة 23؛ العهـد الـدولي الخـاص بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة. 6؛ المـادة 5 مـن الاتفاقيـة الدوليـة للقضـاء عـلى جميـع أشـكال التمييـز العنـصري اتفاقيـة حمايـة حقـوق جميـع العـمال المهاجريـن وأفـراد أسرهـم 11، 25، 55، 56. يمكـن الاسـتدلال عـلى الحـق في المعاملـة المتسـاوية وعـدم التمييـز مـن: مـواد العهـد الـدولي الخـاص بالحقـوق المدنيـة والسياسـية. 2 (1)، 26؛ مـادة العهـد الـدولي الخـاص بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة. 2 (2)؛ ميثـاق الأمـم المتحـدة، الديباجـة، المـواد. 1 (3)، 55؛ الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان، المـادة. 2 (1)؛ مبـادئ توجيهيـة حـول النـزوح الداخـلي، مبـدأ 1 (1). الحـق في الصحـة

38 للاطـلاع عـلى الأحـكام القانونيـة المتعلقـة بهـذه المسـؤولية، انظـر المـادة 2 (1) للإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان. العهـد الـدولي الخـاص بالحقـوق المدنيـة والسياسـية مـادة 2 (1)؛ مـادة العهـد الـدولي الخـاص بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة. 2 (2)؛ مـواد الاتفاقيـة الدوليـة للقضـاء عـلى جميـع أشـكال التمييـز العنـصري مـادتي (2،4).

P.O.Box: 930560
Amman11193 Jordan
Tel: +962 6 46 17 277
Fax: +962 6 46 17 278
www.ardd-jo.org

ar_renaissance
ArabRenaissance

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development